

"العفو الدولية": مليشيا الدعم السريع تستخدم أسلحة فرنسية وصلتها من الإمارات

السبت 16 نوفمبر 2024 10:00 م

قالت منظمة العفو الدولية في تحقيق جديد أمس الخميس، إن التكنولوجيا العسكرية المصنعة في فرنسا والمدمجة في المركبات المدرعة التي تصنعها الإمارات تُستخدم في ساحة المعركة في السودان من قبل مليشيا الدعم السريع شبه العسكرية، في ما يشكل على الأرجح انتهاكًا لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

نظام جاليكس- الذي تصنعه شركة لاروكرويكس للصناعات الدفاعية ومصمم بشكل مشترك مع نيكستر (الآن KNDS France) - هو تقنية دفاع للقوات البرية تطلق الطعوم والدخان والقذائف لمواجهة التهديدات القريبة المدى.

في الصور التي تمت مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي والتي تحققت منها منظمة العفو الدولية، يمكن رؤية نظام جاليكس على العديد من ناقلات الأفراد المدرعة من نوع نمر عجمان المصنعة في الإمارات، والتي دمرتها أو استولت عليها القوات المسلحة السودانية.

وقالت أجنيس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، "إن مليشيا الدعم السريع تستخدم نظام جاليكس في هذا الصراع، وأي استخدام له في دارفور سيكون انتهاكًا واضحًا لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة".

فرنسا ملزمة بالقوانين الدولية والإقليمية والوطنية بحظر تصدير الأسلحة حيث يوجد خطر كبير من استخدام الأسلحة لارتكاب أو تسهيل انتهاك خطير لحقوق الإنسان الدولية أو القانون الإنساني.

فرضت الأمم المتحدة حظرًا على الأسلحة على منطقة دارفور بالسودان منذ عام 2004، كما فرض الاتحاد الأوروبي حظرًا على الأسلحة على كامل البلاد منذ عام 1994.

كانت مليشيا الدعم السريع والجيش السوداني في حالة حرب منذ أبريل 2023، في صراع حول البلاد إلى أكبر كارثة إنسانية في العالم من حيث الحجم.

فر أكثر من 11 مليون شخص، أي ما يقرب من 30 في المائة من السكان، من منازلهم، بينما قُتل أكثر من 23 ألف شخص وجرح 33 ألف، منهم عدد كبير من المدنيين.

وفي الوقت نفسه، يواجه ملايين السودانيين الجوع الحاد أو معرضون لخطر المجاعة. أتهمت مليشيا الدعم السريع بارتكاب مجموعة واسعة من الفظائع ضد المدنيين، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والإبادة الجماعية ضد مجتمع المساليت.

ووفقًا لتحقيق أجرته الأمم المتحدة ونُشر في نهاية أكتوبر، فإن تصرفات الجماعة شبه العسكرية قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك التعذيب والاعتصاب والاتجار بالبشر والاضطهاد على أسس عرقية.

سجل صادرات الأسلحة المثيرة للجدل

أفاد موقع ميدل إيست أي على نطاق واسع عن كيف أصبحت الإمارات الداعم الإقليمية الرئيسي لمليشيا الدعم السريع. تتمتع الدولة بسجل طويل من انتهاك حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بليبيا والسودان. تتمتع فرنسا والإمارات بشراكة طويلة الأمد في قطاع الدفاع. يشير تقرير البرلمان الفرنسي لعام 2024 بشأن تصدير الأسلحة إلى أن الشركات الفرنسية كانت مسؤولة عن تسليم ما يقدر بنحو 2.6 مليار يورو من المعدات العسكرية إلى الإمارات بين عامي 2014 و 2023. لدى شركة لاكروا ديفينس وجود راسخ في الإمارات، حيث أنشأت مشروعًا مشتركًا مع شركة الإمارات لتكنولوجيا الدفاع في وقت مبكر من عام 2015. وذكرت منظمة العفو الدولية أن ناقلات الجنود المدرعة نمر عجمان مجهزة بنظام جاليكس منذ عام 2017 على الأقل. وتابعت المنظمة: "إذا لم تتمكن فرنسا من ضمان عدم إعادة تصدير الأسلحة إلى السودان من خلال ضوابط التصدير، بما في ذلك شهادة المستخدم النهائي، فلا ينبغي لها أن تأذن بهذه التحويلات".

وأكدت منظمة العفو الدولية أن جميع الشركات تتحمل مسؤولية احترام حقوق الإنسان. وأضافت: "تتطلب هذه المسؤولية من الشركات إجراء العناية الواجبة بحقوق الإنسان على طول سلسلة القيمة الخاصة بها - من نقطة المنشأ إلى المستخدم النهائي - لتحدد ومنع وتخفيف أي تورط فعلي أو محتمل في انتهاكات حقوق الإنسان". استهدفت فرنسا مرارًا بسبب صادراتها من المعدات العسكرية والأسلحة على الرغم من المخاطر الكبرى التي قد تنجم عن استخدامها لارتكاب أو تسهيل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي.

وقامت بشكل ملحوظ بتسليم مواد حربية إلى السعودية والإمارات على الرغم من تورطها في الصراع في اليمن، وكانت مصدرًا رئيسيًا للأسلحة إلى مصر، على الرغم من سجل القاهرة السيئ في مجال حقوق الإنسان وقمعها للنشطاء السلميين بحجة مكافحة الإرهاب. وفي الآونة الأخيرة، وفي سياق حرب إسرائيل على غزة، أتهمت باريس بعدم الشفافية في صادراتها من الأسلحة إلى إسرائيل والفشل في تقديم أدلة على عدم استخدام المعدات العسكرية الفرنسية ضد المدنيين الفلسطينيين.

معاناة إنسانية هائلة

وتدعو منظمة العفو الدولية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى توسيع حظر الأسلحة المفروض على دارفور ليشمل بقية السودان وتعزيز آليات تنفيذه والتحقق منه.

وقالت كالامار: "لقد أظهرت منظمة العفو الدولية بالفعل كيف يتسبب التدفق المستمر للأسلحة إلى السودان في معاناة إنسانية هائلة". وتابعت: "يتعين على جميع البلدان أن توقف على الفور الإمدادات المباشرة وغير المباشرة لجميع الأسلحة والذخيرة للأطراف المتحاربة في السودان. ويجب عليها احترام وإنفاذ نظام حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على دارفور قبل إزهاق المزيد من أرواح المدنيين".

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أُبلغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في إحاطة رفيعة المستوى أن الأيام الأخيرة شهدت بعضًا من أكثر الفظائع تطرفًا، بما في ذلك العنف والقتل العشوائي، منذ بداية الحرب.

قالت روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، إن مليشيا الدعم السريع ارتكبت عمليات قتل جماعي للمدنيين وألقت باللوم في الارتفاع الأخير في العنف على كلا الطرفين المتحاربين، و"الدعم الخارجي الكبير" الذي يتلقونه.

وقالت: "بصراحة، بعض الحلفاء المزعومين يمكّنون من المذبحة في السودان. هذا غير مقبول، إنه غير قانوني ويجب أن ينتهي".

تواصلت منظمة العفو الدولية مع شركة لأكروا للدفاع وشركة KNDS فرنسية والأمانة العامة الفرنسية للدفاع الوطني والأمن للحصول على تعليقات حول تحديد نظام جاليكس في السودان لكنها لم تتلق أي رد بحلول وقت النشر.

<https://www.middleeasteye.net/news/sudan-french-made-military-system-used-conflict-according-amnesty-international>